الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل امر نحو صه ومه وان قبل ياء المخاطبة
ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم ان المصنف اقتصر على
هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في كتاب الاشباه
والنظاير ان جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعدها
هناك قوله وعلامة الحرف ان لا يقبل شيا من ذلك اورد عليه انه اما ان يريد
بذلك ما ذكره هنا من العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيا من علامات
الاسما ولا من علامات الافعال واما ان يريد بذلك خصوص ما ذكره هنا
من العلامات فان اراد الاول وهو المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكر
كان فيه حوالة على مجهول وايضا يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى
يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل ويعلم انتفا تلك العلا مات
عن الكلمة وهذا امر عسر جدا وان اراد الثاني ورد عليه ان هناك الفاظا
لا تقبل شيا من هذه العلامات التي ذكرها وليست حروفا بل هي اسما نحو قط
في قولك ما فعلته قط فانها اسم ظرف لاستغراق الزمان الماضي وهي لا تقبل شيا
من العلامات التي ذكرت والجواب انا نختار اما الاول ونقول ان
هذا الكتاب موضوع للمبتدي وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف ومعلم
فتسمح المصنف في ذلك اعتمادا على الموقف والمعلم فان المبتدي لا يستغني عنه
او الثاني وان المعنى لا يقبل شيا من العلامات المذكورة اي بنفسه او
بمرادفه وقط مرادفة للزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض
ودخول حرف الخفض فانك تقول سافرت في زمان والزمان وزمان زيد
خير من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض ايضا بان في تعريف الحرف بما ذكر دورا
لان علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور
وهو توقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم توقف الشي على نفسه
وهو الدور واجاب شارح اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا
وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية تكون عدمها علامة للحرف لا من
الجهة الاولى قوله ثم اللفظ ثم هنا للترتيب الذكري اي الاخباري لا للترتيب

الزملي

الزماني وتحصله ان الترتيب هنا بحسب الاخبار كانه بعد ان فرغ من حد
الكلام وبيان اجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال واخبركم ايضا ان اللفظ
الخ ويصح ان تكون ثم للاستيناف لان هذا الكلام مستانف ومنقطع عما قبله وال
في اللفظ للعهد الذكري اي اللفظ الذي سبق تعريفه وهو الموضوع فان
المنقسم الى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله الحلبي من ان
المراد اللفظ ولو مهملا فليس على ما ينبغي لان المهمل لا دلالة له على شي
وقد اعتبر في مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه قوله مفرد بدا
به لان هذا مقام تقسيم والمنقسم لهذين اللفظين ذات اللفظ اي افراده
لا حقيقته ومفهومه الى الصوت المشتمل الخ واذا كان التقسيم بحسب
الذات والحال ان المفرد جزء المركب وقد تقرر ان الكل يتوقف على الجزء
فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما على الكل الذي هو المركب تقدما
طبيعيا فناسب ايضا ان يتقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبع قوله
لانه لا يخلو الخ كان الاولى ان يقول لانه اما ان يدل جزوه على جزء معناه
او لا يدل بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لان هذه العبارة وهي
قوله لانه لا يخلو الخ مفيدة لتعريف كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد
على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقديم تعريف
المركب على المفرد لان القيود في تعريف المركب وجودية وفي تعريف
المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم اي ثبوت الشي
سابق في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلبت دلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى وقد اثبت للمركب وسلبها فرع عن تعقل ثبوتها
وقوله لانه اسم ان ضمير الشان وجملة قوله لا يخلو خبر اي ان ماصدق اللفظ
وافراده بحسب الخارج لا يخلو واحد منها عن ان يتصف اما بالافراد والتر كيب
والحصر في القسمين استقراي مما ذكره من قوله لانه الخ ليس دليلا لان
الحصر الاستقراي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود
الى المقسم قوله او يدل الخ حاصل ما ذكره من القيود في تعريفها

Copyright © King Saud University